

الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر - مع الإشارة لبنك البركة الجزائري -

بن عيسى بن عليّة
باحث دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الأغواط

قرش عبد القادر
أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الأغواط



ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع و افاق ممارسة العمل المصرفي الاسلامي في المصارف الخاصة في الجزائر، باعتباره يشكل مدخلا لممارسة العمل المصرفي الشامل، خصوصا في ظل التشابه و التوافق الكبير في فلسفة كل واحد منهما وإن اختلفت الطرق والاساليب، وهذا ما من شأنه أن يساهم في مسيرة المصارف الخاصة في الجزائر - ومنها بنك البركة الجزائري - للتطورات والمستجدات الحديثة على الساحة المصرفية الدولية، وقد توصلنا في نهاية هذه الدراسة الى أن المصارف الخاصة الجزائرية تبذل مساع حثيثة لتطوير العمل المصرفي الاسلامي خاصة في ظل وجود شريحة كبيرة من الجزائريين ترفض أي نوع من التعاملات الربوية، ويعد في هذا الاطار بنك البركة الجزائري رائد الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الاسلامية؛ الصيرفة الشاملة؛ المصارف الخاصة

Abstract:

The present research paper aims to analyze the reality and prospects of Islamic banking in the Algerian private sector. Islamic banking is considered as an in important input of universal banking in view of the great compatibility between them. In Algeria, AlBaraka Bank is the leader of Islamic banking. Also, Private Banks in Algeria are seeking to upgrade the Islamic banking because of the exciting of interested consumers in this kind of services.

Keywords: Islamic banking, universal banking, private banks

تمهيد

أدت المستجدات و التطورات العالمية التي شهدتها الصناعة المصرفية الدولية بتأثير من ظاهرة العولمة المالية، الى مزيد من التحرر فيما تعلق بتجارة الخدمات المالية و المصرفية و ازالة للكثير من المعوقات التشريعية و التنظيمية، ما أفرز تحديات كبيرة في مواجهة المصارف عبر العالم باختلاف انواعها، ما دعى الى ضرورة التحول للاستجابة لمتطلبات هذه التغيرات، حيث ظهر في هذا الاطار ما يسمى بالمصارف الشاملة، وهي تلك المصارف التي تجمع بين الوظائف التقليدية للمصارف و الوظائف الحديثة التي فرضتها هذه المستجدات، من خلال تقديمها لخدمات مالية و مصرفية متنوعة.

بالموازاة مع هذا، ونظرا لتشابه وظائف و خدمات المصارف الشاملة مع وظائف و خدمات المصارف الإسلامية، فإن الكثير يرى أن العمل المصرفي الإسلامي القائم على اساس عقائدي اسلامي من خلال تحريم التعامل بالفائدة أحذا و عطاءا، يعد احد اهم اشكال الصيرفة الشاملة، و لهذا تسعى المصارف الخاصة في الجزائر الى تبني هذا الخيار كمدخل لمواكبة التغيرات و التطورات الحاصلة.

بناء على هذا تبرز لنا إشكالية الدراسة التالية:

" إلى أي مدى يمكن اعتبار الصيرفة الإسلامية في المصارف الخاصة الجزائرية مدخلا لممارسة العمل المصرفي الشامل و منه مواكبة مستجدات الصناعة المصرفية الدولية؟"

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى 04 محاور رئيسية هي:

المحور الأول: مدخل للصيرفة الشاملة.

المحور الثاني: ماهية الصيرفة الإسلامية.

المحور الثالث: واقع وفاق الصيرفة الإسلامية في المصارف الخاصة في الجزائر.

المحور الرابع: دراسة حالة بنك البركة الجزائري

يهدف هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

✓ محاولة التعرف على مفهوم وفلسفة المصارف الشاملة.

✓ محاولة فهم طبيعة العلاقة بين كل من العمل المصرفي الإسلامي والشامل.

✓ التطرق الى واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك الخاصة المتواجدة في الجزائر وآفاق تطويرها.

✓ محاولة اسقاط الدراسة على بنك البركة الجزائري باعتباره يشكل في آن واحد بنكا خاصا واسلاميا وشاملا.

المحور الأول: مدخل للصيرفة الشاملة

تماشيا مع التطورات المتسارعة التي عرفتتها الصناعة المصرفية الدولية بتأثير من ظاهرة العولمة المالية، وما نتج عنها من تحرير لتجارة الخدمات المالية والمصرفية وزيادة حدة المنافسة المصرفية، سعت العديد من المصارف عبر العالم الى تبني خيار مصرفي جديد يختلف تماما عن انشطتها التقليدية المعتادة ذات التخصص الوحيد، من خلال تفتحها وممارستها لكل النشاطات والخدمات المالية والمصرفية، في اطار ما يعرف بالعمل المصرفي الشامل.

1- تعريف الصيرفة الشاملة

يمكن تعريف الصيرفة الشاملة على انها تلك الصيرفة التي لا ترتبط بتخصص أو قطاع معين، بل تشمل كافة القطاعات، فهي لا تقتصر في الحصول على مصادر تمويلها من قطاع واحد ولا توجه قروضها ايضا لقطاع أو تخصص معين¹، وهي بالتالي كيانات مصرفية تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل من خلال تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها عن طريق فتح ومنح الائتمان لجميع القطاعات، وتعمل كذلك على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند الى رصيد مصرفي، وهي بذلك تجمع بين وظائف المصارف التجارية ووظائف كلا من المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والاعمال².

كما تعرف المصارف الشاملة أيضا على انها تلك الكيانات التي تخطت التخصص المصرفي، لتمارس وظائف كلا من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار، لتقدم توليفة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية المستحدثة في جميع الانحاء بالداخل والخارج، والموجهة الى قاعدة واسعة من العملاء من أفراد ومشروعات، حيث تلبى احتياجاتها التمويلية اللازمة لذلك من مصادر تمويلية متعددة، وهذا بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة³.

من خلال هذه التعاريف نرى أن: "المصارف الشاملة هي تلك المصارف التي لم تعد تقتيد بالتخصص المصرفي، بل تتميز عن غيرها من المصارف بتنوع مجالات عملها ومصادر تمويلها، ويتوسع وتنوع خدماتها المالية والمصرفية المقدمة لعملائها في كل القطاعات، سواء محليا أو دوليا".

2- خصائص الصيرفة الشاملة:

- من أهم الخصائص التي تميز المصارف الشاملة عن غيرها من المصارف، نجد⁴:
- ✓ اداء مجموعة متكاملة من الخدمات من خلال تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة التي يطلبها العميل، بما يشبع رغبته في كل الاوقات وفي أي مكان.
- ✓ التنويع في مصادر التمويل والاستثمار من خلال اللجوء الى مصادر تمويل غير تقليدية، وكذا تنويع الانشطة التي تتعامل فيها وتنويع المخاطر التي تتعرض لها ومحاوله ادارتها بشكل محسوب، بالإضافة الى انتهاز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرتها وفعاليتها وتعزيز مجالات تفوقها وامتيازها.
- ✓ التعامل في كافة الادوات المالية ومشتقاتها.
- ✓ الخروج من نطاق الوساطة التجارية التقليدية الى آفاق الوساطة المالية الشاملة تجارية كانت أو استثمارية، تماشيا مع المتغيرات والمستجدات الحاصلة.

✓ توسيع مجالات ربحيتها وفرص رصمة ارباحها، من خلال تحقيقها لعوائد متنوعة من العملات والاعتاب والرسوم، والتي تعتمد عليها بشكل اساسي بجانب هوامش اسعار الفائدة التي تضاعلت اهميتها لديها كمصدر رئيسي للربحية.

✓ ادارة ذكية للموارد تتفوق على الادارة التقليدية للسيولة، لتشمل تخطيط وتنظيم وتوجيه وتحفيز ومتابعة التدفقات النقدية بمختلف اشكالها وتوقيتاتها ومصادرها، مع تفعيل ماهر لإدارة الموجودات والهوامش والفوارق.

وبفضل هذه الخصائص اصبحت المصارف الشاملة كيانات مصرفية تمتاز بالتنوع والشمول والتكامل والديناميكية والابتكار⁵، بما يحقق أكبر رضا لدى عملائها ويساهم في تعظيم ارباحها، فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

3- دوافع (أسباب) التحول الى المصارف الشاملة:

ترجع انتشار فكرة التحول الى العمل المصرفي الشامل الى الكثير من الاسباب والعوامل، نذكر من أهمها⁶:

❖ **الدوافع الذاتية:** فالمصارف يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها، خاصة إذا صاحب ذلك وجود إدارة ذكية فاعلة وقادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات من اجل اتخاذ القرارات والسياسات اللازمة لمسايرتها.

❖ **الخصوصية:** إذ أن اقبال معظم دول العالم على تبني برامج الخصوصية وإفساح المجال لقوى السوق، يتطلب وجود مصارف تساعد في تنفيذ مثل هذه البرامج، وإفساح المجال لقوى السوق قد يدفع لإنشاء شركات خاصة وهذه بدورها تحتاج إلى التمويل والنصيحة ودراسة الجدوى، والاشتراك في الإدارة والرقابة والتسويق وهكذا، والمصارف بما لديها من كفاءات تستطيع ان تساهم بفعالية في هذا المجال.

❖ **الوعي لدى جمهور المتعاملين:** من خلال ازدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد.

❖ **المنافسة بين المصارف:** حيث شكلت دافعا مستمرا لتطوير البنوك وسببا هاما من اسباب التحول نحو البنوك الشاملة، عملا بالمقولة " إن لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا"، ولقد أثر هذا الدافع على تزايد حجم الإقراض وتنوع النشاط وأصبحت البنوك هي التي تذهب الى العميل وليس العكس، بل إن المنافسة دفعت بعض البنوك الى التخلص من قواعد الحرس والحيلة التي يملئها العمل المصرفي السليم.

❖ **المنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات غير المالية:** حيث شهدت السوق المالية دخول العديد من الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين والسمسرة لمجال تقديم التمويل والخدمات التي اعتادت المصارف تقديمها، مما أدى إلى تآكل أرباح هذه الأخيرة، بالإضافة الى ظهور ما يعرف بالمصارف الالكترونية او الافتراضية والتي تعتمد على التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات، ومن ثم تقلل الحاجة إلى انتشار البنوك وتزايد فروعها، ما أدى الى تهية المناخ لظهور المصارف الشاملة التي تعتمد على سرعة تبادل المعلومات فيما بينها وبين العملاء، وبينها وبين السوق وقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة.

❖ **تزايد حركة الاندماج بين البنوك:** بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة، حيث يؤدي ذلك إلى تكوين كيانات مالية ضخمة تستطيع أن تنتشر فروعها في كل مكان، وأن تحصل على الأجهزة العلمية والإلكترونية المتطورة والموارد المالية الوفيرة وكذلك على قاعدة عريضة من العملاء والكوادر البشرية الماهرة، بحيث تستطيع أن تحسن توظيفها في تنوع أنشطتها ومصادر تمويلها.

« تحرير الخدمات المالية: أدى تحرير التجارة في الخدمات - وخاصة المالية منها - في إطار جولة الاورغواي إلى خلق العديد من العوامل الضاغطة لكي تنوّع البنوك أنشطتها، وقد مثل هذا الوضع تحديا جديدا للبنوك الوطنية في الكثير من الدول، إذ عليها أن تنوّع نشاطها إلى المجالات الإنتاجية والخدمية خشية أن تستحوذ عليها البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وتحصل منها على معدلات ربح مرتفعة تدعم مركزها، والتحرير يعني زيادة حدة المنافسة من البنوك الأجنبية، ومن ثمة يجب دعم قدرات البنوك الوطنية من حيث التكلفة، الكفاءة والفاعلية والقدرة المالية والإدارية.... الخ، والترابط مع مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

4- متطلبات و طرق التحول الى العمل المصرفي الشامل:

تتطلب عملية الانتقال الى العمل المصرفي الشامل توفر مجموعة من الشروط والضوابط الهامة، تتعلق بعضها بالمصرف في حد ذاته والاخرى بالسياسات التي يمكن ان تتبناها الدولة، ومن اهم هذه الشروط نذكر:

أ- الشروط المتعلقة بالبنك: و تتمثل أساسا في⁷:

✓ توفر موارد مالية ضخمة تسمح للبنك بتقديم خدمات متنوعة لمختلف أنواع العملاء في أي وقت ومكان، وكذا الملاءة المالية الكافية التي تؤهل البنك للدخول في مجال الأعمال المصرفية الشاملة، ممثلة في حجم رأس المال الكافي والاحتياطات.

✓ كفاءة الأداء البشري الذي يشمل كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي، مع وجود بنية أساسية كافية من المعلومات وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تربطها ليس فقط بوحدها التابعة لها، وإنما بغيرها من البنوك وأوساط الأعمال، للحصول على معلومات تساعد على حسن تقدير المواقف واتخاذ قرارات مدروسة.

✓ وجوب وجود إدارة تسويقية فعالة وعلى مستوى عالي من الكفاءة.

✓ نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة.

ب- الشروط المتعلقة بسياسات الدولة: و تتمثل في السياسات الحكومية التي تتبناها الدولة في هذا المجال، وذلك من خلال⁸:

✓ اقتناع الدولة والاهيئة التابعة لها بفكرة المصارف الشاملة، والعمل على توفير الدعم والمساندة اللازمة لها، مع ارساء قواعد اللبنة الاساسية اللازمة من الناحية المالية والبشرية والتنظيمية؛

✓ إصدار تشريعات حديثة مناسبة وتعديل التشريعات القائمة، بما يسمح لهذا النوع من المصارف من تقديم خدماتها على اكمل وجه.

✓ دعم البنك المركزي لهذه المصارف من خلال توفير الاستشارة والدعم ومساندته لها في اداء غايتها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ الاعلام المكثف للترويج لمفهوم المصارف الشاملة واهميتها.

و فيما يخص طرق و مناهج التحول الى العمل المصرفي الشامل، فإنه يتم من خلال منهجين اساسيين هما:

المنهج الاول: تحويل مصرف قائم بالفعل الى مصرف شامل:

ويتم هذا المنهج من خلال تحويل بنك قائم فعلا الى بنك شامل، وهو المنهج الاسهل والاسرع والافضل، على ان يكون للبنك (المراد تحويله الى شامل) كفاءات بشرية مؤهلة قادرة على التكيف مع متطلبات البنك الشامل، وأن يكون

أيضا: كبير الحجم، وقابل للنمو والانتساع، وان يكون له العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا ومعلوماتيا، وله تاريخ وسمعة مشرفة يسعى للحفاظ عليها، وتتوفر فيه المعايير العالمية في الاداء⁹، على ان يتم هذا على مراحل من خلال ادخال خدمات المصرف الشامل تدريجيا، ثم الدخول الى المجالات الاستثمارية المتطورة، وكل ذلك وفق خطط وبرامج موضوعية¹⁰.

المنهج الثاني: إنشاء بنك شامل جديد:

طبقا لهذا المنهج يتم إنشاء بنك شامل جديد كليا، من خلال البدء من القاعدة واختيار كفاءات بشرية مؤهلة وقادرة، وتدريبها مسبقا في بنوك أجنبية شاملة قائمة للاستفادة من خبراتها في هذا المجال، مع توفير المكان المناسب له وتجهيزه من جميع النواحي، والقيام بحملات دعائية وتسويقية للتعريف بالبنك المنشأ لإنجاح فكرة البنك الشامل¹¹. والملاحظ أن البعض يفضلون المنهج الثاني، معللين ذلك أن الخدمات المصرفية التي يؤديها البنك الشامل تتميز بطبيعة خاصة، يصعب على من اعتادوا الأنماط التقليدية للعمل المصرفي قبولها واستيعابها بسهولة¹².

5- إيجابيات (مزايا) المصارف الشاملة:

تتسم المصارف الشاملة بالكثير من الإيجابيات والمزايا، نذكر من أهمها¹³:

- ✓ توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية، بدءا من دراسة الجدوى؛ التأسيس؛ التمويل؛ الإدارة؛ التسويق... الخ.
- ✓ العمل على تعبئة الموارد الفائضة وحسن استغلالها وتخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة والرشادة.
- ✓ تسهم في تحقيق التوازن بين توظيف اصول المصارف ومواردها، وتجنّبها مخاطر التركيز في مجال واحد كالاتّمان، وتستطيع ان تقلل معدل المخاطرة وترفع معدلات الربحية من مصادر حقيقية تعكس الاداء الاقتصادي لها.
- ✓ المساهمة في إحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي بما يساير اتفاقيات تحرير الخدمات المالية وما تتطلبه من تحديث وابتكار لمنتجات جديدة.
- ✓ المساهمة من خلال دخولها نشاط التمويل التأجيري في انشاء طبقة من رجال الاعمال وتطوير مشاريعهم وتمكينهم من حيابة التكنولوجيا الجديدة، ما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية لمؤسساتهم.
- ✓ القيام بدور فعال في تنشيط وتشجيع سوق الاوراق المالية في اطار السياسة الاستثمارية للمصرف.
- ورغم المزايا والإيجابيات التي يمكن ان تحقّقها المصارف الشاملة، الا ان هناك بعض السلبيات قد تصاحبها، والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- ✓ احتمال تركيز السوق وممارسة الاحتكار من طرف هذه المصارف على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.
- ✓ خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة¹⁴، في ظل صعوبة الاشراف والرقابة في حالة المصارف الشاملة والتي تصبح اكثر تعقيدا.
- ✓ اخفاء الاداء الضعيف لبعض القطاعات والانشطة نظرا لتغطيتها بقطاعات ناجحة اخرى¹⁵.

الخـ الثاني: ماهية الصيرفة الإسلامية

في سبيل تحقيق قيم تربوية واخلاقية واجتماعية نبيلة لصالح الفرد والمجتمع في العالم الاسلامي، وتماشيا مع القيم السمحة التي يدعوا اليها ديننا الحنيف، ظهرت الى الوجود في منتصف السبعينات من القرن الماضي كيانات مصرفية تقدم خدمات مالية ومصرفية شاملة ومتنوعة، قائمة على اساس الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية ومنها عدم التعامل بالفائدة اخذا

أو عطاء في جميع تعاملاتها، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في المجتمع الاسلامي، وقد اصطلح على تسمية هذه الكيانات بالمصارف الاسلامية.

1- نشأة الصيرفة الاسلامية:

يمكن القول ان اول محاولة لإنشاء مصرف يعمل وفق اسس الشريعة الاسلامية جرت بمصر سنة 1963، من خلال انشاء ما يسمى "بنوك الادخار المحلية" على يد الدكتور احمد النجار رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية آنذاك، حيث عملت على تعبئة مدخرات صغار الفلاحين ومن ثمة تمويل مشاريعهم الفلاحية وفق اسس اسلامية، وقد توقفت هذه التجربة سنة 1967 نتيجة للكثير من الظروف والاسباب¹⁶، تلاها بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 بالقاهرة، وهو اول مصرف ينص قانونه الداخلي على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، ثم اعقب ذلك انشاء مصرفين اسلاميين معا سنة 1975 هما: البنك الاسلامي للتنمية ومقره جدة، والذي اشترك في راس ماله مجموعة من دول منظمة المؤتمر الاسلامي، وبنك دبي الاسلامي والذي يعتبر في نظر الكثيرين أول مصرف اسلامي خاص يتعامل مع الافراد على اسس مصرفية تجارية¹⁷.

وقد توالى بعد ذلك انشاء المصارف الاسلامية وانتشارها عبر العالم - وخاصة في الدول العربية والاسلامية - حيث بلغ عددها سنة 2014 اكثر من 700 مؤسسة مالية اسلامية تعمل في 60 دولة حول العالم، 250 منها في دول الخليج العربي، و100 في الدول العربية الاخرى، ويبلغ مجموع عملاء المصارف الاسلامية حول العالم حوالي 38 مليون عميل، مع توقعات بوصول هذا العدد الى 100 مليون عميل بحلول سنة 2020¹⁸، ووفقا لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الاسلامية الصادر عن مجموعة Ey* (أرنست ويونغ)، فإن هناك 22 مصرفا اسلاميا في العالم تجاوز رأسماله المليار دولار، في حين تجاوزت ارباح المصارف الاسلامية في دول الخليج العربي 12 مليار دولار للمرة الاولى في عام 2014، مع توقعات باستمرار نمو هذا القطاع في السنوات المقبلة.

الجدول رقم 01: ترتيب اول 10 دول بحسب مجموع أصول المصارف الاسلامية (نهاية 2015) الوحدة: مليار دولار

مجموع اصول المصارف الاسلامية	عدد المصارف (اسلامية كليا أو لديها نوافذ اسلامية)	
ايران	387,5	21
السعودية	320,4	13
ماليزيا	164,7	22
الامارات	150,9	10
قطر	81,2	04
الكويت	73,9	04
البحرين	33,6	09
بنغلاديش	22,6	18
اندونيسيا	20,05	09
سوريا	17,8	02

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: الصيرفة الاسلامية بين النمو والتفوق، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 440، جويلية 2017، ص 12.

2- تعريف المصارف الإسلامية:

عرّف بعض الخبراء و الاقتصاديين المصرف الاسلامي على انه " مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف الى تحقيق النفع العام للمجتمع الاسلامي، قائم على اسس اخلاقية وانسانية واقتصادية واجتماعية، أي انه مؤسسة لا تهدف الى الربح بقدر ما تستهدف تحقيق قيم تربوية واقتصادية واجتماعية عليا، لتحقيق بالضرورة اعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة في توزيع الثروة"¹⁹.

وقد عرّفه الدكتور احمد النجار على انه: " مؤسسة مالية مصرفية، لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الاسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الاسلامي". كما عرفته المادة {15} من اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية - التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي - والصادرة سنة 1977 على انه: " تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون انشائها ونظامها الاساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة اخذا أو عطاءا.

من خلال هذه التعاريف نرى ان: " المصارف الاسلامية عبارة عن كيانات مالية و مصرفية، تهدف بالدرجة الاولى الى التوافق مع اسس الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالامتناع عن التعامل بالفوائد الربوية اخذا و عطاءا و خاصة اجتناب أي عمل مالي و مصرفي مخالف لأحكامها و بما يحقق دعم اهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات".

3 - خصائص و اهداف المصارف الاسلامية:

للمصارف الاسلامية الكثير من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المصارف، نذكر من اهمها²⁰:

- ✓ الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية و انشطتها؛
- ✓ عدم التعامل بالفوائد الربوية اخذا و عطاءا؛
- ✓ ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية من خلال توفير التمويل اللازم للنشاطات والمشاريع الاكثر نفعاً واهمية للفرد والمجتمع ومن ثمة للاقتصاد ككل؛
- ✓ تجميع الاموال المعطلة ودفعها الى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة؛
- ✓ وجود علاقة للمشاركة والمتاجرة بين المصارف الاسلامية وعمالها قائمة على مبدأ تحمل المخاطر والمشاركة في النتائج ربما كانت ام خسارة، و ليست علاقة دائن ومدين كما هو الحال عليه في المصارف التقليدية؛
- ✓ احياء نظام الزكاة تماشياً مع رسالتها السامية في التوفيق بين الجانبين الروحي والمادي معاً، من خلال انشاء وادارة صناديق خاصة بجمع الزكاة، والقيام بمهمة ايصال هذه الاموال الى مصارفها المحددة شرعاً؛
- ✓ هي متعددة الوظائف " بنك شامل"، حيث تؤدي دور المصارف التجارية وبنوك الاعمال والاستثمار وبنوك التنمية، ولا يقتصر عملها على الاجل القصير كالبنوك التجارية ولا على الاجل المتوسط والطويل كالبنوك الاخرى، بل يشملها معاً.
- وتتنوع الاهداف التي تسعى المصارف الاسلامية لتحقيقها، بين اهداف تنموية - استثمارية - واخرى اجتماعية، والتي من أبرزها نذكر²¹:

✓ تحقيق القيمة المثلى للربح مع مراعاة مصلحة الآخرين؛

✓ ادخال التصور الاسلامي على النظام المصرفي العالمي للتصرف في المال؛

✓ جذب و تجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد الفائضة والمعتلة في العالم الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري بين الافراد وترشيد سلوك الإنفاق لديهم؛

✓ توظيف الاموال في المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الاسلامي؛

✓ الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في كل المعاملات المصرفية فيما يتعلق بتحرير الفوائد الربوية ومنع الاستغلال.

4- الصيرفة الإسلامية كأحد تطبيقات المصارف الشاملة:

مع الانتشار الكبير للمصارف الإسلامية حاليا - وخاصة بعد الازمة المالية الاخيرة- وفي ظل الخدمات المالية والمصرفية المتنوعة والشاملة التي تقدمها لربائنها، ما جعلها تجمع بين خدمات ووظائف كل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال، فإنه يمكن اعتبار المصارف الإسلامية احد اوجه أو تطبيقات المصارف الشاملة، فهي اقرب اشكال البنوك القائمة من ناحية انطباق مفهوم المصرف الشامل نظريا عليها ونظرا لتطابق المبادئ التي تقوم عليها الصيرفة الشاملة مع تلك المصارف الإسلامية.

نستعرض اوجه الشبه بينهما، من خلال²²:

1- من ناحية الموارد { مصادر التمويل }:

تعتمد المصارف الإسلامية على الكثير من المصادر لتوفير الموارد اللازمة لنشاطها، من خلال جذب كبار وصغار المدخرين، واستحداث أنظمة تساعد على ذلك، من أبرزها:

✓ الحسابات الجارية: و تدعى ايضا بالحسابات تحت الطلب حيث يتم الايداع فيها والسحب منها دون قيد أو شرط.

✓ حسابات الاستثمار: وتنقسم الى نوعين :

- حسابات الاستثمار العام: تعني الاشتراك في جميع عمليات الاستثمار التي يقوم بها المصرف "تخص التمويل قصير الاجل"
- حسابات الاستثمار الخاص: تعني الاشتراك مع المصرف في بعض المشاريع التي يعرضها المصرف على عميله، واختيار ما يناسبه منها، يتوقف عائدها على ظروف كل استثمار.

✓ حسابات الادخار: و هي شبيهة بحسابات التوفير الموجودة لدى المصارف التقليدية، تتم من خلال منح العميل دفتر توفير ويكون لديه الحرية في الايداع والسحب في أي وقت يشاء، ولا يدفع عنها عائد، ولا مانع من ان يكون فيها نوع من المشاركة على اساس الحد الأدنى للأرصدة الموجودة اذا ما استخدمت في التمويل قصير الاجل.

✓ الودائع: وتقابل الودائع طويلة الاجل في المصارف التقليدية وهي لا ترتبط بمشاريع معينة، وتستخدم عادة لأغراض التمويل طويل الاجل.

✓ شهادات الايراد ذات العائد: هي من وسائل الادخار المبتكرة ، عبارة عن شهادات سنوية أو لأكثر من سنة، يوزع عائدها كل فترة زمنية حسب النتيجة، وقد تكون شهادات بالعملة الوطنية أو الاجنبية.

✓ حقوق الملكية : تتكون اساسا من راس المال المدفوع والاحتياطيات، وهي من اهم موارد المصارف الإسلامية ونظرا لهذا فرؤوس الاموال هذه، تعد حاجز امان كبير للمودعين لدى المصارف الإسلامية نظرا لضخامتها، وقد استطاعت المصارف الإسلامية بفضلها جذب عملاء جدد احجموا عن التعامل مع المصارف التقليدية لشبهة الربا.

ب - من ناحية الاستخدامات { اساليب التمويل }:

تتوافق اساليب التوظيف والاستخدام لدى المصارف الإسلامية بدرجة كبيرة مع المصارف الشاملة، فرغم اختلاف الطرق والوسائل فإن المصارف الإسلامية تسعى لتقديم التمويل اللازم لكافة القطاعات والانشطة الاقتصادية، بطريقة تتناسب مع كل نشاط، بالإضافة الى تعدد وتنوع الخدمات التقليدية المستخدمة التي تقدمها هذه المصارف، ومن اهم صيغ واساليب التمويل الموجودة في المصارف الإسلامية نذكر²³:

١- **المضاربة**: هو عقد بين طرفين، يلتزم الطرف الاول بتقديم المال و الطرف الثاني بتقديم العمل " الجهد"، على ان يتم الاتفاق بينهما على كيفية تقسيم الارباح، وفي حالة تحقيق خسارة فإن رب المال يخسر ماله والمضارب يخسر أجر جهده، ويتلقى المصرف الاسلامي الاموال من المدخرين بصفته مضاربا، أو يدفعها للمستثمرين بصفته ربا للعمل وهي ما يطلق عليها " اعادة المضاربة".

ب - **المشاركة**: هي عقد يتم بموجبه الاشتراك بين طرفين أو اكثر في المال أو العمل، على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الارباح، وفي حال تحقيق الخسارة يتم تحملها حسب نسبة مشاركة كل طرف في راس المال.

ج- **المراجحة**: وهي اكثر الصيغ استخداما في المصارف الإسلامية، وتتم حين يقوم المصرف الاسلامي بشراء بضائع أو تجهيزات معينة للعميل بطلب منه، ويعيد بيعها له مع هامش ربح معلوم ومتفق عليه، مع التفاهم حول اسلوب سداد ثمنها.

د- **الاجارة**: تعرف ايضا باسم "الايجار" أو "التأجير"، وهي لا تختلف كثيرا عن التأجير التمويلي الذي تطبقه البنوك التقليدية الاخرى.

هـ - **بيع السلم**: و يسمى ايضا "بيع السلف"، يشبه المراجحة كثيرا ويختلف عنه من حيث تقديم ثمن السلعة عند طلبها من المصرف، على ان يتم التسليم لاحقا.

و- **القرض الحسن**: عقد بين طرفين: المقرض والمقترض، يشبه القروض العادية ما عدا في كونه دون فوائد ربوية، حيث اضيف مصطلح "حسن" للتفريق بينه وبين القرض بفائدة " المحرمة في الاسلام"، وهذا النوع نادر الاستخدام و يقدم لعدد محدود جدًا من العملاء.

ز- **الاستصناع**: هي ان يطلب العميل من المصرف الاسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق، ومثال ذلك: بناء عقار، حيث يقوم المصرف بإنجاز العقار بالموصفات التي يطلبها العميل، على ان يبيعه اياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات.

■ وبالإضافة لهذا، تقدم المصارف الإسلامية خدمات مصرفية متنوعة لا تختلف كثيرا عما تقدمه بقية المصارف، من اهم هذه الخدمات نذكر:

- ✓ تحصيل الاوراق التجارية؛
- ✓ بيع و شراء العملات الاجنبية والمعادن الثمينة؛
- ✓ عمليات الاوراق المالية { الاسهم دون السندات }؛
- ✓ تأجير الخزائن الحديدية؛
- ✓ فتح الاعتمادات المستندية؛
- ✓ تقديم الاستشارات ودراسات الجودة الاقتصادية، وفي هذا المجال لا تختلف عن بنوك الاستثمار.

وإذا كانت المصارف الشاملة تقدم تمويلاتها لمختلف القطاعات، وتمنح الائتمان لمختلف تواريخ الاستحقاق، فإن المصارف الإسلامية نشأت منذ بدايتها كمصارف شاملة، بحكم أن صيغها يمكن استخدامها في مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي مختلف الآجال، لأن الشمولية لا تعني التنوع في الآجال فقط، بل أيضا التنوع في القطاعات الاقتصادية المستفيدة من التمويل.

في هذا الصدد يعلق رئيس مجلس الإدارة في المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية "الشيخ صالح كامل" عن ظاهرة الشمولية في المصارف الإسلامية بقوله "نشا الآن عالم بنوك جديدة تجمع بين وظائف البنوك التجارية والاستثمارية، وذلك ضمن ما اصطلح على تسميته بالبنوك الشاملة، فمنهج ومفهوم ومجالات عمل البنوك الإسلامية ما هو الا ترجمة عملية لفكرة البنوك الشاملة".²⁴

كما تعلق باحثة أخرى بخصوص شمولية العمل في المصارف الإسلامية بقولها: "عندما نقول بنك اسلامي فكأننا نقول ضمنيا، بنك تجاري، بنك اعمال، بنك تنمية، وبنك استثمار، أي صفات عديدة لنشاطات عديدة".²⁵

المحور الثالث: واقع وافاق الصيرفة الإسلامية في المصارف الخاصة في الجزائر

ساهمت الاصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض سنة 1990 في تحويل هيكل النظام المصرفي الجزائري من نظام مملوك كليا للدولة الى نظام مصرفي مختلط بين القطاع العام والخاص، من خلال سماحه للبنوك الخاصة الوطنية وفروع البنوك الاجنبية بممارسة نشاطاتها وفق القوانين المعمول بها، و هو الأمر الذي عجل بظهور كثير من المصارف الخاصة ومن بينها مصارف خاصة ذات طبيعة اسلامية.

1- واقع الصيرفة الإسلامية في المصارف الخاصة في الجزائر:

يعود ظهور اول مصرف خاص في الجزائر الى سنة 1990، بعد الاصلاح و التغييرات الكبيرة التي مست المنظومة والعمل المصرفي ككل، في اطار قانون النقد والقرض {10/90} الصادر بتاريخ 1990/04/14 والذي سمح لأول مرة بإنشاء بنوك خاصة وطنية وفروع لبنوك اجنبية في الجزائر خاضعة لقواعد القانون الجزائري، في اطار تحرير القطاع من هيمنة المصارف العمومية وتجسيدها لبدأ حرية المنافسة المصرفية ومواكبة لموجة التحرير المصرفي العالمي، ونتيجة لهذا ظهرت العشرات من المؤسسات المالية والمصارف الجديدة "خاصة و مختلطة"، و التي تقدم لعملائها مختلف الخدمات المصرفية.

من بين هذه المصارف ظهر "بنك البركة الجزائري" وهو عبارة عن مصرف خاص ثمة شراكة جزائرية سعودية، يقدم خدمات مصرفية متنوعة (مصرف شامل)، خاضعة لقواعد الشريعة الإسلامية، وقد تأسس²⁶ بتاريخ 06 ديسمبر 1990 أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض، وقد باشر نشاطه فعليا في سبتمبر 1991 برأسمال قدره 500 مليار دج آنذاك، باعتباره اول مصرف خاص ذو طبيعة اسلامية في الجزائر.

وبعد عدة سنوات منح بنك الجزائر في ديسمبر 2008 الاعتماد لبنك جديد في هذا المجال، هو "مصرف السلام" وهو ثمة تعاون جزائري اماراتي، بدأ في مزاولة نشاطه فعليا بتاريخ 2008/10/20، مستهدفا الريادة في مجال الصيرفة الإسلامية، من خلال تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية²⁷، ليصبح بذلك ثاني مصرف اسلامي في الجزائر واكبر مصرف خاص حينها برأسمال قدر — 72 مليار دج (100 مليون دولار).

وبالرغم من قصر تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر والمشاكل الكثيرة التي تعترضها ومنها عدم مراعاة خصوصيتها، إلا أنها ما فتأت تحقق نتائج جد مرضية، فمعدل نمو نشاط المصارف التي تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية في الجزائر يبلغ حوالي 15% في المتوسط، وهو أسرع من وتيرة نمو المصارف التقليدية²⁸.

فبنك البركة الجزائري مثلا، يستحوذ على 02% من إجمالي السوق المصرفية و15% من إجمالي حصة البنوك الخاصة العاملة في الجزائر، وبلغت حجم ميزانيته لسنة 2015 حوالي 193573 مليون دج، مقابل 2176.8 مليون دج سنة 1993، أي أنها تضاعفت 89 مرة خلال الفترة ما بين "1993-2015"، فيما حقق البنك دخلا صافيا بقيمة 7.819 مليار دج نهاية 2015، مقارنة مع 4.19 مليار دج حققها سنة 2012، بارتفاع قدره حوالي 3.62 مليار دج.

ومن أجل تعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري، يجب على السلطات وضع استراتيجية واضحة ومتكاملة لتوفير جو مناسب لعمل المصارف الإسلامية حتى تتمكن من المساهمة بفعالية في خلق استثمارات حقيقية تعود بالفائدة على دعم وتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية²⁹.

2- تجربة الشبايك "النوافذ" الإسلامية في المصارف الخاصة في الجزائر:

1-2 تعريف الشبايك الإسلامية:

يمكن تعريف النوافذ الإسلامية - الفروع - على أنها: "كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاط البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات و استثمارها و تقديم خدمات مصرفية متنوعة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، و لديه هيئة شرعية تفتي و تراقب أعماله"³⁰.

وهناك من يفرّق بين مصطلحي: النوافذ و الفروع، حيث أن الفرع تكون كل تعاملاته و جميع خدماته التي يقدمها إسلامية، ويكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي، أما النافذة الإسلامية - الشباك - فتكون داخل البنك التقليدي نفسه وفي نفس مبنى البنك، ولكن في مصلحة أو شباك مستقل عن بقية الشبايك التقليدية الأخرى³¹.

ويعود الفضل في الانتشار الكبير لهذه الفروع إلى النجاحات التي ما فتأت تحقّقها المصارف الإسلامية في شتى أنحاء العالم، فتعددت صور ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية بين تقديم خدمات مصرفية إسلامية ضمن الخدمات التقليدية المعتادة، إلى إنشاء فروع إسلامية مستقلة تقدم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة، وهذه الأخيرة هي الأكثر نجاحا والاقدر على التهيئة لتحويل البنك التقليدي نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة³².

2-2 واقع الشبايك الإسلامية لدى المصارف الخاصة في الجزائر:

انتشرت ظاهرة فتح شبايك تقدم خدمات مصرفية إسلامية بكثرة في المصارف الخاصة العاملة بالجزائر، نظرا للطلبات الكثيرة ولإقبال الكبير عليها من طرف العملاء الذين لا يريدون التعامل بالفوائد الربوية، حيث قام في هذا الإطار "بنك الخليج" AGB وفي إطار سياسته الرامية لتحقيق تنمية محلية شاملة بتقديم حلول للتمويل الإسلامي، استجابة لطلبات المستهلك الجزائري، عن طريق اقتراح تشكيلة واسعة من المنتجات البنكية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من أهمها صيغة "المراجعة"، و قد بلغت نسبة القروض الممنوحة وفق الشريعة الإسلامية سنة 2013 حوالي 22% من مجموع القروض الكلية الممنوحة من طرف هذا البنك؛

كما قام البنك الخاص "ترست الجزائر" "TRUST BANK ALGERIA" وفي إطار توسيع خدماته المصرفية لتمس أغلب شرائح المجتمع الجزائري، بفتح نافذة إسلامية توفر لعملائه حلول تمويلية إسلامية وفق صيغة المراجعة، بالإضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء؛

وفي نفس الإطار أكد المدير العام لبنك "بي ان بي باريس الجزائر" "BNP PARIBAS ALGERIE" أن المصرف في انتظار موافقة بنك الجزائر، للشروع في تقديم خدمات مصرفية إسلامية، من خلال عرض منتجات إسلامية وفق صيغة الإجارة.

وعلى الرغم من عدم وجود إطار قانوني وتشريعي لحد الآن يحدد عمل وشروط فتح مصارف إسلامية أو نوافذ إسلامية في المصارف الخاصة العاملة بالجزائر، إلا أن الكثير من الخبراء والمختصين في مجال الصيرفة الإسلامية دعوا إلى ضرورة تبني هذه الخدمات، بحجة أن المؤسسات المصرفية الجزائرية التي تقدم حلولاً للتمويل الإسلامي قد استطاعت أن تثبت أنها قادرة على إثبات جدوى وفائدة هذه الصيغ، من خلال مساهمتها في رفع معدل الاستبناك لدى المواطنين ومساهمتها الفعالة في تمويل الاقتصاد³³.

2-3 عوامل - متطلبات - نجاح الفروع الإسلامية:

يتوقف نجاح تجربة الفروع أو الشبائيك الإسلامية لدى المصارف التقليدية على مجموعة من العوامل والشروط التي يجب توافرها والتقيّد بها لتحقيق ذلك، من أهمها نذكر³⁴:

أ - التخطيط العلمي:

حيث أن نجاح أي عمل مصرفي، يتوقف في الدرجة الأولى على التخطيط المسبق له بطريقة علمية وسليمة، ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه، كما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية، فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

فأغلب المصارف التقليدية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال افتتاح فروع إسلامية لم تكن لتقدم على هذه الخطوة من غير تخطيط ودراسة جيدة، من خلال إجراء البحوث والدراسات الميدانية اللازمة والاستفادة من الأبحاث والدراسات المنشورة سابقاً في هذا المجال، بالإضافة إلى تكليف جهات بحثية مستقلة بإجراء أبحاث التسويق الميدانية للاطلاع على آراء الجمهور والعملاء المحتملين للصيرفة الإسلامية.

ب - الالتزام الشرعي:

يعتبر الالتزام الشرعي أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضماناً لاستمراريته، وتشير المعلومات إلى حقيقة تقيّد معظم المصارف التقليدية الكبيرة التي قامت بفتح فروع إسلامية بالالتزام الشرعي أثناء تقديمها للخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، من خلال تعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسند إليها مسؤولية الإفتاء في والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها، من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها، ولقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحاً في المصارف الكبيرة التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق.

ج- الإعداد المناسب للكوادر البشرية:

يعتبر توفر العنصر البشري المؤهل (القيادات الادارية ومدراء الفروع وموظفي خدمات العملاء والصرافين) جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة من أهم عناصر نجاح العمل المصرفي الاسلامي في البنوك التقليدية، ولذا يجب اعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع بشكل مستمر ومتواصل، وعلى مراحل ودورات مختلفة المحتوى والمستوى، وتتم هذه البرامج وفق شكلين:

✓ **البرامج التدريبية الداخلية:** وتتم بالاستعانة بالقدرات التدريبية المتاحة ذاتيا للبنك من خلال العاملين في الإدارة ومراكز التدريب التابعة للبنك (حيث يتم إنشاء وحدة مستقلة للتدريب المصرفي الإسلامي)، أو بالاستعانة بمكاتب استشارية أو مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة.

✓ **البرامج التدريبية الخارجية:** و تتم من خلال إرسال المتدربين الى مراكز تدريب خارجية أو إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة.

د- تطوير النظم والسياسات الملائمة للعمل المصرفي الاسلامي:

نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي، فإنه يجب تطوير السياسات والإجراءات والنظم المحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة الصيرفة الإسلامية، وتطوير النظم والبرامج الفنية اللازمة لتشغيل الفروع الإسلامية التي تم انشاؤها وإعداد البيانات المالية والمعلومات الإدارية الضرورية لسير عملها.

المحور الرابع: دراسة حالة بنك البركة الجزائري

1- نشأة و تطور بنك البركة الجزائري:

يعد بنك البركة الجزائري أول مصرف اسلامي خاص برأس مال مختلط (بين القطاع العام والخاص)، أنشأ في الجزائر بتاريخ 20 ماي 1991، كشركة مساهمة في اطار قانون النقد والقرض {10-90}، برأس مال قدره 500 مليون دج موزع مناصفة بين كل من :

✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنسبة 50%؛

✓ مجموعة دلة البركة المصرفية، بنسبة 50%.

بدأ البنك في مزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، حيث يمارس البنك وظائف البنوك التجارية ويخضع بذلك للمادة "114" من قانون النقد والقرض، كما يمارس وظيفة بنك اعمال او استثمار بحسب المادة "38" من نفس القانون.

وقد قام البنك سنة 2006 برفع رأسماله الى 2.5 مليار دج ثم الى 10 مليار دج سنة 2009، امتثالا للتعليمات الصادرة عن مجلس النقد والقرض بهذا الشأن، واصبحت حصة مجموعة دلة البركة المصرفية بعد هذه الزيادة تبلغ 56 % من راس المال البنك؛

يشارك البنك حاليا في رأسمال عدد كبير من الشركات والفروع، من بينها³⁵:

✓ السلام للتأمين بنسبة 20%

✓ شركة التكوين ما بين البنوك بنسبة 10%

✓ شركة ضمان الودائع المصرفية بنسبة 4.762%

✓ مركز المقاصة بنسبة 0.709%

✓ شركة ساتيم بنسبة 0.3%

يملك البنك حاليا (بداية 2016) 30 فرعا موزعة على التراب الوطني، ويضم حوالي 944 إطار وموظف، منهم 79 مستخدما جديدا تم توظيفهم سنة 2015؛ وفيما يلي توزيع وكالات بنك البركة الجزائري على الجهات والمناطق المختلفة للتراب الوطني.

الجدول رقم 02: توزيع وكالات بنك البركة على المناطق (بداية 2016)

المنطقة	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب
اسم الوكالة	وكالة الخطابي وكالة بئر خادم وكالة الرويبة وكالة الشراقة وكالة الحراش وكالة القبة وكالة باب الزوار وكالة البلدية وكالة تيزي وزو	وكالتي سطيف وكالتي قسنطينة وكالة باتنة وكالة عنابة وكالة برج بوعريش وكالة بجاية وكالة سكيكدة وكالة عين مليلة	وكالة تلمسان وكالتي وهران وكالة سيدي بلعباس وكالة الشلف وكالة مستغانم	وكالتي غرداية وكالة الاغواط وكالة الوادي وكالة بسكرة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2015، متاح على الموقع:

www.albaraka-bank.com

2- مهام وخدمات بنك البركة الجزائري:

يقوم بنك البركة الجزائري وفي اطار سعيه الدائم لتنويع خدماته المصرفية المقدمة، بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات، نذكر من اهمها³⁶:

✓ قبول الودائع من الجمهور " افراد ومؤسسات" وفتح الحسابات بالدينار الجزائري والعملية الصعبة "حساب الشيكات، حساب التوفير، حساب الاستثمار غير المخصص"؛

✓ تحصيل الاوراق التجارية وتحويل الاموال داخليا وخارجيا؛

✓ فتح الاعتمادات المستندية وتبليغها؛

✓ اصدار الكفالات البنكية وخطابات الضمان وبطاقات الائتمان؛

✓ التعامل بالعملات الاجنبية في البيع والشراء على اساس السعر الحاضر فقط؛

✓ ادارة الممتلكات بالوكالة وتقديم الاستشارات والدراسات المختلفة لعملاء البنك؛

- ✓ تقديم مختلف القروض لاستعمالها أو استثمارها في المجالات الانتاجية؛
- ✓ انشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية؛
- ✓ تقديم التمويل اللازم كليا أو جزئيا للمؤسسات والأفراد "صناعيين، حرفيين، تجار، مستوردين، مصدريين،... الخ"؛
- ✓ توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها مع الموارد الأخرى للبنك وفق نظام المضاربة المشترطة؛
- ✓ تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها؛
- ✓ تلقي أموال الزكاة وقبول التبرعات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها.

3- مكانة بنك البركة الإسلامي ضمن إطار المصارف الشاملة :

نظرا لتنوع الخدمات المصرفية والمهام الكثيرة التي يقوم بها بنك البركة الجزائري ضمن فلسفته المصرفية الإسلامية، ونظرا لكون العمل المصرفي الإسلامي يدخل في صميم عمل المصارف الشاملة - مثلما أشرنا إليه سابقا - فإنه يمكن القول أن بنك البركة الجزائري يعد بنكا شاملا، لأنه يعتمد على مصادر متنوعة لتوفير الموارد اللازمة لنشاطه، كما يسعى لتقديم التمويل اللازم لكل القطاعات والأنشطة الاقتصادية مهما كان نوعها وبمختلف الآجال، ورغم اختلاف الطرق والأساليب المستعملة في ذلك، فإن مصادر تمويل بنك البركة وأساليب توظيفه تتوافق بدرجة كبيرة مع مصادر التمويل وأساليب التوظيف الموجودة لدى المصارف الشاملة، كما يلي:

أ- من ناحية الموارد:

تنقسم موارد بنك البركة إلى قسمين رئيسيين: الموارد الداخلية وتشمل رأس المال والاحتياطيات، والمصادر الخارجية وتتمثل أساسا في الودائع بمختلف أنواعها، حيث يتيح البنك في هذا الشأن لعملائه من أفراد ومؤسسات فتح مجموعة من الحسابات لتلقي مختلف الودائع، نذكر من أهمها³⁷:

✓ **حسابات الودائع تحت الطلب:** تفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهي حسابات جارية قد تكون بالعملة الوطنية أو الصعبة؛

✓ **حسابات التوفير والادخار:** تفتح لتشجيع صغار المدخرين من الأشخاص الطبيعيين، برصيد أدنى لا يقل عن 2000 دج؛

✓ **حسابات الاستثمار المخصص:** هي حسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع لهم دراية بها

✓ **حسابات الاستثمار غير المخصص:** هي حسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشاريع عامة، تحصل هذه الحسابات على معدلات للربح بنسب معينة تتناسب طرديا مع طول فترة الأيداع، ولا يقل الرصيد الأدنى فيها عن 10000 دج.

ب- من ناحية التمويلات التي يقدمها البنك:

تنقسم الخدمات التمويلية التي يقدمها بنك البركة الجزائري لعملائه (سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو مهنيين) إلى نوعين أساسيين، هما:

- ✓ **إئتمانات قصيرة الأجل (لتمويل دورة الاستغلال)؛**
- ✓ **إئتمانات متوسطة و طويلة الأجل (لتمويل دورة الاستثمار).**

ونظرا لكون البنك يمارس مهامه ضمن أطر الشريعة الإسلامية، فإن كل منتجاته وأساليبه التمويلية تقوم وفقا لهذا الأساس، حيث تنقسم الصيغ التمويلية الإسلامية التي يتبعها البنك إلى 05 أنواع، هي: صيغة المراجعة، صيغة الاستصناع، صيغة المشاركة، صيغة بيع السلم، صيغة الإجارة أو "الاعتماد التجاري".

ويمكن تقسيم التمويلات التي يقدمها بنك البركة مع المفهوم الإسلامي لكل عملية تمويلية في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: أنواع التمويلات التي يقدمها بنك البركة الجزائري

اسم العملية التمويلية	المفهوم الإسلامي للعملية التمويلية	
تمويل المواد الأولية و المواد نصف المصنعة	المراجعة/ السلم	تمويل الاستغلال
تمويل السلع الموجهة لإعادة البيع	المراجعة/ السلم	
تمويل صفقة مرهونة	المراجعة/ السلم	
تمويل الديون الناشئة	المراجعة/ السلم	
التمويل المسبق للتصدير	المراجعة/ السلم	
التمويل التقليدي للاستثمارات	المراجعة/ الاستصناع/ المشاركة/ السلم	تمويل الاستثمارات
التمويل بالاعتماد التجاري	الإجارة	
تمويل شراء عقار (جديد أو مستخدم)	الإجارة/ المراجعة	تمويل العقار
تمويل البناء الذاتي للسكن	الاستصناع	
تمويل اشغال التوسيع في السكن	الاستصناع	
تمويل الاصلاحات والتهيئة المنزلية	الاستصناع	
تمويل شراء السيارات السياحية	المراجعة	تمويل شراء السيارات
تمويل شراء السيارات النفعية	المراجعة/ الإجارة	
تمويل شراء التجهيزات المهنية	المراجعة/ الإجارة	تمويل التجهيزات

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع: www.albaraka-bank.com

من خلال هذا الجدول، نلاحظ ان بنك البركة الجزائري يقوم وتماشيا مع فلسفته المصرفية الشاملة بتمويل مختلف الاعوان الاقتصاديين وكذا مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بواسطة قروض ذات آجال مختلفة، في ظل الاساليب والصيغ الاسلامية المعمول بها.

خاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة ابراز اهمية ومكانة الصيرفة الاسلامية في ظل اقتصاد دولي يشهد تحولات وتغيرات جذرية متسارعة، افرزتها ظاهرة العولمة المالية والوقت بظلالها على تجارة الخدمات المالية والمصرفية، فقد اصبح لزاما على المصارف عبر العالم التكيف مع هذه التغيرات من خلال الانفتاح على كل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وتقديم مختلف الخدمات المالية والمصرفية في اطار ما يسمى بالشمولية أو التنوع، وفي هذا الاطار يمكن القول ان العمل المصرفي الاسلامي وبالتنظر لمهامه وخصائصه يمكن اعتباره شكلا من اشكال الصيرفة الشاملة، ولذلك كان التوجه نحو خيار الصيرفة الشاملة من طرف المصارف الخاصة في الجزائر ضرورة حتمية لمسايرة مستجدات البيئة المصرفية الدولية، وذلك من خلال سعيها الى الانفتاح على الأنشطة المصرفية الاسلامية سواء عن طريق فتح شبائيك أو نوافذ تقدم خدمات مصرفية اسلامية أو من خلال تأسيس فروع ومصارف اسلامية مستقلة كما هو الحال بالنسبة لبنك البركة الجزائري.

■ النتائج: من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ المصارف الشاملة هي تلك الكيانات المصرفية التي تمارس وظائف كلا من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار؛
- ✓ المصرف الاسلامي عبارة عن مؤسسة تجارية تقدم مختلف الأعمال والخدمات المصرفية ضمن احكام ونطاق الشريعة الاسلامية؛
- ✓ تعود نشأة المصارف الاسلامية في العالم الى حوالي نصف قرن مضى، وهي بذلك تعتبر حديثة العهد اذا ما تمت مقارنتها بنظيراتها من المصارف التقليدية؛
- ✓ نظرا للخدمات المالية والمصرفية المتعددة التي تمارسها وتشابه مواردها واستخداماتها مع غيرها من المصارف الشاملة، يمكن اعتبار البنوك الاسلامية مصارف شاملة بامتياز؛
- ✓ يعتبر اعتماد الصيرفة الشاملة أحد الخيارات المتاحة لدى المصارف الخاصة لمسايرة التطورات التي مست الصناعة المصرفية الدولية؛
- ✓ يعد بنك البركة الجزائري رائد الصناعة المصرفية الخاصة والاسلامية في الجزائر كونه اول مصرف خاص ينشأ بعد قانون النقد والقرض وينص قانون تأسيسه على الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية في كل تعاملاته وخدماته؛
- ✓ يعد انشاء فروع وشبائيك اسلامية على مستوى البنوك الخاصة العاملة بالجزائر شكلا من اشكال العمل المصرفي الاسلامي.

■ التوصيات: من خلال هذه النتائج نستطيع تقديم مجموعة من التوصيات، من اهمها:

- ✓ وجوب الأخذ بنظام الصيرفة الشاملة من طرف المصارف الخاصة الجزائرية تماشيا مع التطورات العالمية الراهنة في هذا المجال؛

- ✓ على بنك الجزائر أن يغيّر من سياسته تجاه المصارف الإسلامية، من خلال العمل على وضع سياسات وقوانين تتماشى مع الطبيعة المميزة لها عن باقي المصارف التقليدية؛
- ✓ من الضروري تشجيع ودعم انشاء مصارف اسلامية في الجزائر، لكونها تعتبر بديلا هاما للمعاملات المصرفية الربوية خاصة أننا في مجتمع مسلم ترفض غالبية التعامل مع أي شيء له علاقة بالفائدة (الربا)؛
- ✓ تسهيل فتح فروع أو شبائيك تقدم خدمات مصرفية اسلامية من طرف البنوك الخاصة العاملة بالجزائر وخاصة تلك التي لا تستطيع التحول كلية الى العمل المصرفي الإسلامي.

المراجع، الهوامش والإحالات:

- 1 - خليل محمد حسن الشماع، دور المصرف الشامل في تطوير السوق المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 14، العدد 158، لبنان، 1994، ص 31.
- 2 - عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 19.
- 3 - زقير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة - دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 43.
- 4 - فاضل عباس كاظم، متطلبات الأخذ بنظام الصيرفة الشاملة في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 118، العدد 01، جامعة القادسية، العراق، 2016، ص 193.
- 5 - توفيق كرمية وآسيا قاسيمي، الصيرفة الشاملة كخيار استراتيجي لتحدي العولمة المالية، مجلة معارف، العدد 09، السنة 05، المركز الجامعي بالبويرة، ديسمبر 2010، ص 252.
- 6 - أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، الدليل الالكتروني للقانون العربي، متاح على الموقع: www.iefpedia.com/arab/wp-content/up/aods/2010/02/jjjjjjjj.doc تاريخ التحميل: 2016/09/16.
- 7 - مفتاح صالح وآخرون، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الاردن، 28/27 أفريل 2009، ص ص 09-10.
- 8 - قاسيمي آسيا، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بمرناس، 2014/2015، ص 193.
- 9 - توفيق كرمية وآسيا قاسيمي، مرجع سبق ذكره، ص 257.
- 10 - راتول محمد ونورين بومدين، اعتماد الصيرفة الشاملة كمدخل لتأهيل القطاع المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص 05.
- 11 - رابع عرابية، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية - مع الاشارة الى حالة مصر - مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، جانفي 2009، ص 200.
- 12 - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 25.
- 13 - البنوك الشاملة، اضاءات مالية ومصرفية، نشرة يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة 06، العدد 04، الكويت، نوفمبر 2013، ص 04.
- 14 - نفس المرجع، ص 04.
- 15 - مفتاح صالح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 09.
- 16 - سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر - الواقع والآفاق - من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 04، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص 23.

- 17 - نسيمه حشوف، ماهية المصارف الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، متاح على الموقع: www.kantakji.com/banks.aspx تاريخ التحميل: 2016/09/17.
- 18 - تطورات التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية عبر العالم، اتحاد المصارف العربية، متاح على الموقع: www.uabonline.org/ar/research/financial ، تاريخ التحميل: 2016/09/17.
- * Ey (أرنست و يونغ): منظمة بريطانية رائدة عالميا في مجال التدقيق المالي والاستشارات الضريبية والمعاملات التجارية والخدمات الاستشارية، تأسست سنة 1923، ومقرها الرئيسي لندن.
- 19 - صادق راشد الشمري، اساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، انشطتها، التطلعات المستقبلية، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن، 2008، ص 32.
- 20 - مصطفى ناطق صالح مطلوب، معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد 29، العراق، 2012، ص ص 295-297.
- 21 - قادري محمد الطاهر وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، الطبعة 01، بيروت، لبنان، ص 24.
- 22 - رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 208-209.
- 23 - سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص ص 108-110.
- 24 - نفس المرجع، ص ص 122-123.
- 25- Stephanie Parigi, Des banques islamiques : argent et religion, Edition Ramsay, Paris, P : 34.
- 26 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 06، الجزائر، 2007، ص 203.
- 27 - نقلا عن الموقع الرسمي لمصرف السلام، متاح على الموقع: www.alsalamalgeria.com ، تاريخ الاطلاع: 2016/09/17.
- 28 - بن زكورة لعويبة وعدوكة لخضر، مكانة الادوات المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، متاح على الموقع: www.arabnak.com ، تاريخ التحميل: 2016/10/04.
- 29 - سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010/2009، ص 311.
- 30 - لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية- الواقع وآفاق المستقبل، 20-21 مارس 2010، اليمن، 2010، ص 03.
- 31 - مفتاح صالح ومعارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيتر التجاري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 35/34، جامعة بسكرة، مارس 2014، ص 152.
- 32 - لطف محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص 01.
- 33 - الصيرفة الإسلامية في الجزائر، متاح على الموقع: www.arabnak.com ، تاريخ التحميل: 2016/10/04.
- 34 - سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005، ص ص 16-20.
- 35 - مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة بنك البركة والقرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012/2011، ص 158.
- 36 - قادري محمد الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-110.
- 37 - مطهري كمال، مرجع سبق ذكره، ص 157.